

†.XIIΛξ+IIIΓ4OξΘ
†.Γ.Π.Θ+I%JK.ΠΛ.Θ%ΠIΞI†.Γ%O†
◦.Γ.Π.Θ



المملكة المغربية
وزارة التعمير وإعداد التراب
الوطني
الوزير

كلمة السيد الوزير

بمناسبة افتتاح اللقاء حول الحوار الترابي
بين المغرب ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
بخصوص السياسات العمومية:
"الروابط الحضرية والقروية بإقليم برشيد"

برشيد 01 فبراير 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد عامل إقليم برشيد؛

السيد رئيس جهة الدار البيضاء-سطات؛

السيد رئيس المجلس الإقليمي؛

السيد مستشار رئيس الحكومة المكلف بالحوار حول سياسات التنمية الترابية؛

السيدة ممثلة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المكلفة بالحوار الترابي مع مجالس

المدن والجهات؛

السادة رؤساء المجالس الجماعية؛

السيدات والسادة المديرين وممثلي القطاعات الوزارية؛

السيدات والسادة الأساتذة والباحثون؛

السيدات والسادة ممثلي المجتمع المدني؛

السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام؛

أيها الحضور الكريم.

في البداية، يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد عامل إقليم برشيد على العمل لإنجاح تنظيم هذا الملتقى الهام بتراب هذا الإقليم العزيز وأجدد الترحاب بممثلي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على مساهمتهم من أجل عقد هذه الورشة ومواكبتهم لبلادنا في تفعيل هذا البرنامج كما أرحب بالحضور الكريم.

فكما تعلمون، وقع المغرب ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في غضون سنة 2015 على بروتوكول اتفاق بتنفيذ برنامج للشراكة يهدف إلى تعزيز وتعميق التعاون بخصوص عدة ميادين، تهم الاستثمارات والتجارة والعملية والحكامة العمومية والتنمية الترابية والجبايات والتربية والإدماج الاجتماعي والتشغيل والسياحة. كما يتوخى تشجيع انضمام المغرب إلى آليات المنظمة وتفعيل معاييرها وكذا أفضل ممارساتها بالإضافة إلى استفادة المملكة من تراكم تجارب المنظمة فيما يخص دعم وتطوير برامج الإصلاح التي دشنها المغرب في مختلف مجالات السياسات العمومية.

لقد أتاحت لي الفرصة لعقد عدة اجتماعات بمقر هذه المنظمة بباريس، خلال السنة الفارطة لتثمين الدور الذي لعبه المغرب منذ منحه صفة ملاحظ، وهو الوحيد الذي يحظى بهذه الصفة في العالم العربي والإسلامي والإفريقي وكذلك التعبير عن رغبة المغرب في الارتقاء إلى دور الشريك. فمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي هيئة اقتصادية دولية كبرى (35 دولة) تضع من بين أهدافها الالتزام بدعم مشاريع النمو المستدام وإيجاد فرص للعمل، إلى جانب الحفاظ على الاستقرار المالي للبلدان الأعضاء بشكل خاص.

حضرات السيدات والسادة،

بعد تنظيم الاجتماع الأول للجنة الاستشارية المكلفة بتتبع هذا البرنامج وإعطاء انطلاقة الحوار المتعلق بموضوع الفضاءات المتروبولية وكذا تقوية القدرات في مجال حكامه وإنتاج وتوظيف المؤشرات الترابية، وبعد تنظيم الورشة الأولى بإقليم تاونات في إطار محور "الروابط الحضرية والقروية"، ها نحن اليوم بصدد تنظيم الورشة الثانية المتعلقة بهذا المحور. وستشكل هذه الورشة التي نعقدتها أشغالها بإقليم برشيد لما يعرفه هذا الإقليم من تحولات سكانية واقتصادية وبيئية، فرصة لتبادل الآراء بين مختلف الفاعلين المتدخلين في تنمية هذا المجال حول المناطق القروية والمراكز الحضرية.

إننا في وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني مدركون لأوضاع المجالات القروية وما تعيشه من رهانات وتحديات. كما أن مواكبة أوضاع ساكنة العالم القروي تبرز حجم الاختلالات البنوية التي تهم العديد من المجالات كالخدمات الأساسية والبنيات التحتية والتكنولوجية إلى المرافق العمومية بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات القروية وهو ما انعكس سلباً على تنافسية الاقتصاد القروي وعلى بنياته الإنتاجية والاجتماعية وأثر بعمق في المستوى المعيشي للسكان في حين تركزت غالبية الاستثمارات العمومية في المدن.

وبالرغم من وضعية الخصاص الكبير الذي يعرفه هذا المجال وما تعيشه بعض الفئات من ساكنته من هشاشة وعزلة، إلا أن هذه الوضعية لا يمكن بأية حال أن تنفي ما حقته البرامج والمخططات في كثير من المجالات كالطرق القروية والتزود بالماء الشروب والكهربة القروية والتعليم والصحة والسياحة والصناعة التقليدية والطاقت المتجددة والحماية البيئية وخدمات القرب، وما تحقق في ميدان تنوع الأنشطة الاقتصادية الغير الفلاحية وانخراط فعاليات المجتمع المدني في المساهمة في تدبير قضايا التنمية.

وفي هذا السياق، ووعيا منها بالأهمية الاستراتيجية لتنمية المجالات القروية فقد أولت الوزارة، أهمية متميزة لدعم التنمية القروية واعتبارها إحدى أهم المكونات الأساسية لتدخلها ومواكبتها للتحويلات الكبرى التي تعرفها مختلف جهات المملكة. ولابد من الإشارة إلى أن مقارنة الوزارة لهذا الورش تنبني على نظرة شمولية لإعداد التراب الوطني تقوم على إنجاز مشاريع مندمجة تعتمد مبادئ اللاتقائية والشراكة والتعاقد. ولهذه الغاية أعدت الوزارة منذ 2007 استراتيجية لتنمية المجالات القروية بهدف:

- تحسين مستوى استقطاب الوسط القروي عبر التركيز على تقوية التجهيزات والبنى التحتية الأساسية بغية تحسين ظروف العيش ودعم النمو الحضري الوسيطي؛
- الرفع من تنافسية الاقتصاد القروي من خلال تنوع أنشطته الأساسية سعيا لتحسين مستوى تنافسية القطاع الفلاحي وتنمية الأنشطة غير الفلاحية؛
- العمل على توفير شروط الاستدامة البيئية بهدف حث كافة المتدخلين والفاعلين للمساهمة الفعالة في المحافظة على بيئة المجالات القروية وتثمين مواردها الطبيعية.

وكما يتضح من خلال الأهداف المسطرة وكذا المقاربة التي اعتمدها الوزارة في ميدان التنمية القروية، فإن هاجس الترابط وتعزيز التنسيق والتكامل بين الواسطين القروي والحضري يوجد في صلب الاستراتيجية المعتمدة. وقد تمت ترجمة ذلك في إطار البرامج والمشاريع المتعاقد بشأنها من خلال الأخذ بعين الاعتبار لخصوصية كل مجال على حدة. وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على أبعاد الشراكة التي مكنت من الجمع بين الفاعلين الممثلين للوسطين الحضري والقروي حول مجموعة من البرامج والمشاريع المشتركة.

إن تفعيل البرامج والمشاريع التي أعدتها الوزارة بشراكة مع الفاعلين المحليين وحاملي المشاريع اعتمدت على مساهمة صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية كرافعة تمويلية لإنجاز المشاريع. وفي هذا الإطار تم إبرام 150 اتفاقية شراكة تهم برامج مندمجة تمت بلورتها مع شركاء محليين ومؤسساتيين مختلفين. وقد ضمت هذه الاتفاقيات 783 مشروعاً بكلفة مالية إجمالية تقدر ب 3.9 مليون درهم. وفيما يتعلق بإقليم برشيد، فقد شكل موضوع اتفاقيتين إطاراً، تهم 06 مشاريع مندمجة بغلاف مالي إجمالي يصل إلى 39.47 مليون درهم ساهمت فيه الوزارة من خلال صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ب 11.23 مليون درهم.

وتشمل جهود الوزارة أيضاً بإقليم برشيد الرفع من التغطية بوثائق التعمير وإعداد التراب الوطني، بداية بإنجاز التصميم الجهوي لإعداد التراب الوطني لجهة الشاوية-ورديفة سابقاً، التصميم الوظيفي والتهيئة للفضاء القطبي الوسطي. كما نسجل تعميم التغطية على مجموع المكونات المجالية للإقليم، تهم 22 وثيقة لتصاميم التهيئة (PA)، 06 بالمجال الحضري و16 بالمجال القروي. كما أن تمثيلية الوزارة حاضرة بالإقليم من خلال الوكالة الحضرية والمفتشية الجهوية للدار البيضاء سطات.

حضرات السيدات والسادة،

إن الغاية من هذا اللقاء هي انفتاح الإقليم على تجارب وخبرات دولية، وهي فرصة أيضاً للرفع من جاذبيته ومن إمكانيات جلب الاستثمار والاستفادة من موارد تمويلية جديدة يمكن تخصيصها في مرحلة أولية نحو مشاريع نموذجية، يتم تحديدها كأولويات مجالية بتشاور وإشراك للسكان المحلية.

وفي الأخير أغتنم هذه الفرصة لأجدد شكري لفاعليات هذا الإقليم على تعبتهم وجهودهم من أجل تنظيم هذا الورشة وإلى كل من حضر اليوم من أجل المساهمة في إنجاح أعمال هذا الملتقى. وفقنا الله جميعاً لما نسعى إليه وراء القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.